

مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة دراسة حالة: الشركة

الوطنية للتأمين SAA

Comparison of the results of financial analysis between the application of traditional methods and modern methods Case study: National Insurance Company SAA

* ريمّة يونس

تاريخ الاستلام: 2016/10/02؛ تاريخ القبول: 2016/11/29.

Abstract: This study aims to identify the modern methods of financial analysis, which is one of the methods that allow knowing the financial position of the firm and predicting its future trend with some precision, by trying to apply these methods and compare the results with the results of traditional methods.

Our applied study, was on the Société Algérienned'Assurance (SAA), using a set of statistical methods, namely calculation method using base year, and correlation and regression method, as one of the most used methods.

In spite of the application of the traditional methods of financial analysis to assess its financial position by the firm, and after applying modern methods we found that both lead to the same results that explain the financial situation of the institution in order to assess the past and to chart the financial plans and programs of the institution in the future.

Key words: Financial analysis, financial balance indicators, Economic profitability, Treasury, Correlation and regression.

Jel Classification Codes: G1; P34 ; P43.

الملخص: تهدف هذه الدراسة التعرف على الأساليب الحديثة للتحليل المالي، والتي تعد من الطرق التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة والتنبؤ باتجاهها مستقبلا بشيء من الدقة، من خلال محاولة تطبيق هذه الأساليب ومقارنة نتائجها بالنتائج التي توصلت إليها الأساليب التقليدية. هذه الدراسة لأساليب التقليدية للتحليل المالي من أجل تقييم وضعها المالي، وبعد تطبيقنا للأساليب الحديثة توصلنا إلى أن كلاهما يؤديان إلى نفس النتائج التي تفسر لنا الحالة المالية للمؤسسة من أجل تقييم الماضي، ورسم الخطط والبرامج التقليدية.

اعتمدنا في دراستنا على الدراسة الميدانية، بحيث تمت الدراسة في الشركة الوطنية للتأمين "SAA"، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والمتمثلة في طريقة الحساب المالي، الخزينة، مردودية الاقتصادية، الارتباط والانحدار، مؤشرات التوازن

* طالبة دكتوراه، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي ، أو أي طرف آخر له مصلحة، حيث أصبح يساهم بشكل فعال في تفسير مجريات الأحداث وصياغة التوصيات لمستخدمي المعلومات لاتخاذ قرارات رشيدة في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد. فهو يعبر عن مجموعة من الطرق والأساليب الفنية التي يستعملها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات إلى مؤشرات مالية تهدف إلى توضيح الماضي وإنجازاته لرسم خريطة تساعد على فهم المستقبل، وتصنف هذه الطرق إلى مجموعتين: تتعلق الأولى بالأساليب التقليدية والثانية مرتبطة بالأساليب الحديثة .

والملاحظ من واقع المؤسسات الجزائرية أنها تعتمد على الأسلوب التقليدي للتحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لها، غير أنه ظهرت في العقود الماضية أساليب حديثة في تقييم الوضع المالي للشركات وهذا ما يستوجب على الشركات الجزائرية إعادة النظر في تقييم وضعها المالي من خلال المقاربة الحديثة للتحليل المالي باعتبار الاتجاه العالمي نحو تبني أساليب وأدوات ترمي إلى توحيد معايير التشخيص والأداء في إطار ما يعرف بالشفافية. وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تتوافق نتائج التحليل المالي الحديث بنتائج التحليل المالي التقليدي في المؤسسة الجزائرية؟

للإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم بحثنا إلى :

المبحث الأول: الأساليب التقليدية للتحليل المالي

المبحث الثاني: الأساليب الحديثة للتحليل المالي

المبحث الثالث: دراسة تطبيقية مقارنة لأساليب التحليل المالي لشركة وطنية للتأمين "SAA"

المبحث الأول: الأساليب التقليدية للتحليل المالي

لكي يقوم المحلل المالي باتخاذ قرارات سليمة ومطابقة للأهداف التي رسمتها المؤسسة يجب أن يعتمد في تحليله على مجموعة من المؤشرات منها مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات السيولة والمردودية، حيث تعتبر من الأدوات التي تعطي قراءة صحيحة للوضعية المالية للمؤسسة، وبالتالي تمنح مجالا واسعا للأطراف المعنية باتخاذ القرارات للمؤسسة.

1- مؤشرات التوازن المالي.

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في كل من رأس المال العامل واحتياج في رأس المال العامل و أخيرا الخزينة وفيما يلي سنتناول كل عنصر على حدى.

1-1 رأس المال العامل *fond de roulement*

يعرف رأس المال العامل على أنه "مجموع المواد الدائمة الباقية تحت تصرف المؤسسة بعد تحويل الأصول الثابتة، فهو يمثل هامش أمان لتمويل الأصول المتداولة"¹.

ويمكن لرأس المال العامل أن يأخذ ثلاثة حالات، وهي²:

• رأس مال عامل أكبر من الصفر، ويعني ذلك أن أصول المؤسسة المتداولة أكبر من خصومها المتداولة ما يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير يزيد من قدرة مؤسسة على تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها، كما يساعدها على مواجهة الاضطرابات التي قد تحدث في دورة الاستغلال.

• رأس مال عامل أقل من الصفر، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة أقل من خصومها المتداولة ما يجعلها تواجه صعوبات في الأجل القصير، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير مما يجبرها بالقيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

• رأس مال عامل يساوي الصفر، ويعني ذلك أن الأصول المتداولة للمؤسسة تساوي خصومها المتداولة أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في تاريخ استحقاقها.

1-2 احتياج رأس المال العامل *besoin de fond de roulement*

يعرف احتياج رأس المال العامل أنه " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن فرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية"³. ويأخذ احتياج رأس المال العامل ثلاثة حالات، هي⁴:

• احتياج رأس مال عامل موجب: يدل على أن موارد الدورة لم تكفي لتغطية احتياجات الدورة، أي أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة لتغطيته احتياجاتها.

• احتياج رأس المال العامل سالب: يدل على أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ما يوحي بوضعية مالية مريحة للمؤسسة.

• احتياج رأس المال العامل معدوم: يدل على أن موارد الدورة تغطي احتياجاتها، ما يوحي بالاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة.

3-1 الخزينة trèsor

تعرف الخزينة على أنها " مجموع الأموال أو السيولة التي تكون في حوزة المؤسسة ". وتأخذ الخزينة ثلاثة حالات، وهي⁵:

- الخزينة أكبر من الصفر: وهذا ما يعني أن $(FR > BFR)$ ، في هذه الحالة المؤسسة قامت بتغطية رأس المال العامل عن طريق تجميد جزء من أموالها الثابتة، ما ينتج عنها فائض في السيولة (أموال مجمدة) لهذا عليها معالجة وضعيتها إما بالاستثمار، أو شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- الخزينة أصغر من الصفر: وهذا ما يعني أن $(FR < BFR)$ ، في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي عدم قدرتها على وفاء بالتزاماتها اتجاه الغير عند تاريخ استحقاقها نتيجة وجود تكاليف إضافية ما يجعل المؤسسة مجبرة على قيام بتعديلات، منها: مطالبة بحقوقها لدى الغير أو الاقتراض من البنوك، أو التنازل عن بعض الاستثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ إلى بيع بعض المواد الأولية.
- الخزينة تساوي الصفر: وهذا ما يعني أن $(BFR = FR)$ ، وهي الخزينة المثالية الناتجة عن حسن التسيير وذلك للاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، ومنه التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

2- مؤشرات السيولة

تعتبر السيولة واحدة من أهم الأمور التي يهتم بها المحلل المالي والأطراف الأخرى، سواء إدارة المشروع أو الجهات المهمة. بمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. وتقاس السيولة من خلال مجموعة من النسب، منها:⁶

1-2 السيولة العامة

تعتبر السيولة العامة عن درجة تغطية الأصول المتداولة للديون قصيرة الأجل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت سيولة المؤسسة مرتفعة .

2-2 السيولة المختصرة (المحفضة).

أتأتي هذه النسبة مكتملة للنسبة الأولى، وهي تستبعد المخزونات من الأصول المتداولة باعتبارها أصول صعبة التحول إلى سيولة، ويقدر الحد الأدنى لها ب (0.75) .

2-3 السيولة الفورية.

تعتبر السيولة الفورية عن الأصول السائلة الموجودة لدى المؤسسة والمتمثلة في النقدية في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصير الأجل، دون لجوء إلى المخزونات أو إلى القيم القابلة للتحقيق، فهي محصورة ما بين قيمتين (0.2) و (0.4).

3- مؤشرات المردودية.

تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، فهي من المصطلحات الأكثر استعمالا في الميدان المالي، حيث نجد عدة أنواع لنسب المردودية، و لكن هناك مؤشرين الأكثر استعمالا في الميدان العملي، وهما⁷:

3-1 المردودية الاقتصادية.

تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة فعالية المؤسسة، وهي كمفهوم مستقلة عن نظام الجبائي ونظام تمويل المؤسسة.

3-2 المردودية المالية.

يحسب مؤشر المردودية المالية من خلال حاصل قسمة بين النتيجة المالية الصافية (وذلك بعد طرح المصاريف المالية والضرائب على أرباح الشركات)، و الأموال الخاصة.

المبحث الثاني : الأساليب الحديثة للتحليل المالي

إن الأساليب الحديثة للتحليل المالي تعتبر من أهم طرق التي تسمح لتقييم أداء المؤسسة أو التنبؤ بمستقبلها المالي، حيث تتميز هذه الأساليب بسهولة تطبيقها من جهة ولنتائجها الواقعية من جهة أخرى، حيث تعطي نتائج أدق وفي فترة أقل من الأساليب التقليدية، فمن بين هذه الأساليب الإحصائية: طريقة حساب باستعمال سنة الأساس، طريقة الارتباط والانحدار، طريقة برامج الخطية، طريقة المصفوفات الخطية والموجهة. وستتطرق لطريقة الأولى والثانية باعتبارها من أسهل الطرق وأكثرها استعمالا.

1- طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس :

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، وذلك من أجل معرفة وتوضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس من بين سلسلة الزمنية، وتتم المقارنة معها بشرط أن تخضع سنة الأساس لمعايير دقيقة وموضوعية بعيدا

عن التحيز الشخصي. ويعرف رقم القياس بأنه "مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة".⁸

إن أسلوب التحليل المالي لعدد من السنوات طبقاً للأرقام القياسية يسمى بالمقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، و ينبغي ألا تتجاوز السلسلة الزمنية أكثر من خمس سنوات لضمان الدقة في التعبير عن الواقعة أو عملية في المؤسسة، وبالتالي فإن عملية التحليل المالي ستكون من دون جدوى إذا كانت فترة المقارنة أكثر من خمس سنوات.⁹

1-1 شروط الحساب باستعمال سنة الأساس :

هناك بعض الإجراءات التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند إجراء التحليل¹⁰ :

- لا يجوز إتباع هذا الأسلوب إلا عندما توجد سلسلة زمنية من البيانات أو القوائم المالية
- إعداد جدول يتكون من حقلين ، يتعلق الأول بالعناصر، والثاني للسنوات ويضم عدة خانوات وذلك حسب سنوات السلسلة الزمنية.
- نعتبر قيمة سنة الأساس 100 ثم ننسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً

في 100.

2- طريقة الارتباط والانحدار :

يستخدم الارتباط بصورة عامة في تقدير مدى وجود علاقة بين متغيرين أو ظاهرتين (X, Y) حيث تكون قيمة معامل الارتباط محصورة ما بين (+1) و (-1) ، أما اتجاه العلاقة فتكون من خلال الإشارة، فإذا كانت الإشارة موجبة (+) فنقول أن هناك علاقة طردية بين متغيرين، وإذا كانت الإشارة سالبة (-) فتعني وجود علاقة عكسية¹¹، فدراسة هذه العلاقة و تحليل أثر أحد المتغيرين على الآخر عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بين متغير تابع (Y) و متغير مستقل (X) بالشكل $Y = f(x)$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار.

على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط كي نجد العلاقة بين مجموع الأصول والأصول المتداولة، حيث يجب استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة، عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل والدراسة، وهذا ما سيتم التأكيد منه في الجانب التطبيقي.

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية مقارنة لأساليب التحليل المالي في الشركة الوطنية للتأمين "SAA"

1-تقديم شركة وطنية للتأمين SAA .

إن الشركة الوطنية للتأمين هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم رأسمالها الحالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري، ويوجد مقرها الرئيسي في باب الزوار الجزائر العاصمة، تقوم بعمليات التأمين وإعادة التأمين لكل الفروع منها التأمين الخاصة بالمؤسسات وبالأشخاص، فهي شركة مختلطة جزائرية مصرية تأسست في 12 ديسمبر 1963 حيث تمثل نسبة الجزائر في ملكيتها 61% و 39% لدولة مصر.

2-دراسة تطبيقية مقارنة لأساليب التحليل المالي في لشركة وطنية للتأمين SAA.

بعد دراستنا للحاجب النظري في المبحثين السابقين، سنحاول إسقاط ذلك على الواقع وبالتحديد في شركة وطنية للتأمين SAA.

2-1 الميزانية المالية من 2011 إلى 2016

جدول رقم (01): ميزانية أصول لشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

الوحدة: مليون دينار

الأصول	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الأصول الثابتة						
التشبيات المعنوية	37,52	30,45	12,45	1,56	190,76	169,39
التشبيات العينية	12665,59	12530,05	12402,8	12203,2	12055,74	23590,13
التشبيات مالية	40304,27	41681,99	47942,96	48919,26	49570,48	50493,15
مجموع الأصول الثابتة	53006,38	54242,49	60371,21	61125,02	61816,98	74254,67
الأصول المتداولة						
قيم الاستغلال	2772,38	1994,08	1764,4	1860,43	2323,96	1792,08
قيم قابلة لتحقيق	3749,79	4003,81	4954,38	5566,27	9439,76	10829,9
قيم جاهزة	3333,63	4356,12	3191,77	2223,54	3092,98	3580,89
مجموع الأصول المتداولة	9855,80	10354,01	5510,99	9650,24	14855,70	16202,87
مجموع الأصول	62862,18	64597,50	70281,76	70775,26	76672,68	90456,54

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية المفصلة للشركة

للسنوات: 2011، 2012، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مجموع الأصول في تزايد مستمر وذلك راجع إلى ارتفاع الأصول المتداولة بسبب تزايد كبير في قيم قابلة للتحقيق، مقابل ذلك ارتفاع معتبر في الأصول الثابتة.

جدول رقم (02): ميزانية خصوم لشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	الخصوم
						خصوم غير جارية
34195,56	32660,56	30613.58	28989,39	26264,40	25112,06	رؤوس الأموال الخاصة
11403,59	5592,17	5238.28	5033,90	5157,26	5094,60	ديون طويلة الأجل
45599,15	38252.73	35851.86	34023,29	31421,66	30207,66	مجموع خصوم غير جارية
						خصوم جارية
44858,39	38418,95	34923.40	36259,47	33175,84	32654,52	ديون قصيرة الأجل
44858,39	38418,95	34923.40	36259,47	33175,84	32654,52	مجموع خصوم جارية
90456,54	76672,68	70775.26	70281,76	64597,50	62862,18	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانيات المالية المفصلة للشركة للسنوات: 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع مستمر ومعتبر لمجموع الخصوم، وهذا ناتج عن ارتفاع كل من خصوم جارية وخصوم غير جارية وخاصة في سنة 2016.

2-2 الأساليب التقليدية للتحليل المالي.

إن طريقة التقليدية للتحليل المالي تكون انطلاقاً من الميزانية المالية عن طريق المؤشرات المالية والمتمثلة في رأس المال العامل واحتياجاته والخزينة، وهي مؤشرات التوازن المالي وعن طريق مؤشرات أخرى وهي: مؤشرات السيولة والمردودية وهذا من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة .

2-2-1 مؤشرات التوازن المالي للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

• رأس المال العامل (FR)

يمكن حسابه وفق العلاقة التالية :

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل) :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية (في الأجل القصير) :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

جدول رقم (03) : حساب رأس المال العامل للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-28655,52	-23564,25	-25273,16	-26347,92	-22820,83	-22798,72	FR

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (01) و (02).

نلاحظ من خلال الجدول السابق رأس المال العامل خلال الفترة 2011-2016 سالب، هذا يعني أن الأموال الدائمة أصغر من الأصول الثابتة والأصول المتداولة أصغر من الديون قصيرة الأجل وهذا ما يفسر أن جزء من الأصول الثابتة قد مول عن طريق الأموال الدائمة، والجزء الآخر مول عن طريق الديون قصيرة الأجل. وهذا الوضع يعبر عن حالة عجز وعدم توازن في خزانة الشركة الوطنية للتأمين "Saa"، أي العجز الهيكلي والذي يعني تسجيل الشركة لنتائج سلبية متتالية لرأس المال العامل. فيمكن القول أن الشركة في وضعية غير مريحة.

• احتياج رأس المال العامل (BFR)

يتم حساب احتياج رأس المال العامل كما يلي :

احتياج رأس المال العامل = احتياجات المؤسسة - موارد المؤسسة

حيث : احتياجات المؤسسة = الأصول المتداولة - القيم الجاهزة (المتاحات)

موارد المؤسسة = د ق أ - السلفات المصرفية (التسيقات)

احتياج رأس المال العامل = (قيم استغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (د ق أ - تسيقات)

جدول رقم (04) : حساب احتياج رأس المال العامل للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016 الوحدة:

مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
-32236.41	-26656.23	-27496.7	40,69295-	7,952717-	2,352613-	BFR

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (01) و (02).

نلاحظ من خلال جدول أعلاه احتياج رأس المال العامل خلال الفترة 2011-2016 سالب، هذا يعني أن احتياجات أصغر من موارد، أي أن أصول المتداولة - قيم الجاهزة أصغر من الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية هذه الوضعية غير عادية نتيجة لضعف نشاط الشركة الوطنية للتأمين "Saa"، وهذا يعود إلى اتخاذ الشركة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

• خزينة (TR).

تحسب بالعلاقة التالية :

خزينة = رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل "أو" خزينة = قيم جاهزة - سلفات مصرفية
جدول رقم (05): حساب خزينة للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
3580.89	3091.98	2223.54	3192.77	4357.12	3333.63	TR

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (03) و (04).

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن الخزينة موجبة خلال الفترة 2011-2016 ما يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل، وهذا دليل على التوازن المالي للشركة أي أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، غير أنه نلاحظ وجود فرق كبير دليل على توفر سيولة في شركة (أموال مجمدة) فهي ليست في صالحها لهذا عليها معالجة وضعيتها إما عن طريق تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

2-2-2 مؤشرات السيولة للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016 .

لتقييم سيولة المؤسسة نقوم بحساب كل من: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة (المخفضة)، نسبة السيولة الفورية.

• نسبة السيولة العامة.

وتحسب كما يلي : نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (06): حساب نسبة السيولة العامة للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
0.36	0.38	0.27	0.27	0.31	0.30	نسبة السيولة العامة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (01) و (02).

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن نسبة السيولة العامة أقل من 1 خلال الفترة 2011-2016 وهذا يدل على أن الشركة في حالة مالية سيئة، فهي غير قادرة على تغطية ديون قصيرة الأجل بأصولها المتداولة ما يوحي بوجود مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد يؤدي إلى عجز الشركة على تسديد ما عليها.

• نسبة السيولة المختصرة (المخفضة)

و تحسب كما يلي :

نسبة السيولة المخفضة = الأصول المتداولة - المخزون / الديون قصيرة الأجل
أي

نسبة السيولة المخفضة = (القيم المحققة + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (07): حساب نسبة السيولة المختصرة للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
0.32	0.32	0.22	0.22	0.25	0.21	نسبة السيولة المخفضة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (01) و (02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة السيولة المخفضة خلال الفترة 2011-2016 أقل من الحد الأدنى والمقدر ب 0.75، فالنسبة المحققة تُوحي بأن المؤسسة لا يمكن أن تواجه كل الديون قصيرة الأجل باستخدام قيمها الجاهزة و ما لها لدى الغير.

• نسبة السيولة الفورية

وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة الفورية = النقدية / الديون القصيرة الأجل

أي

نسبة السيولة الفورية = قيم جاهزة / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم (08): حساب نسبة السيولة الفورية للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016 .

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
0,07	0,08	0,06	0,08	0,13	0,10	نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على رقم (01) و (02).

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن نسبة السيولة الفورية خلال الفترة 2011-2016 جد ضعيفة وخاصة إذا حان أجل تسديد الديون القصيرة الأجل، فالمؤسسة لا تستطيع تسديد منها سوى 10% و 13% سنتين 2011، 2012 و 8% سنتين 2013 و 2015، و 7% سنتين 2014، 2016. وبصفة عامة السيولة الفورية للمؤسسة في تدهور.

2-2-3 مؤشرات المردودية للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016 .

هناك مؤشرين أكثر استعمالا في الميدان العملي و هما : المردودية الاقتصادية ، المردودية المالية.

• المردودية الاقتصادية

وتحسب وفق العلاقة التالية : نسبة المردودية الاقتصادية = (نتيجة الصافية / الأصول الإجمالية) × 100

جدول رقم (09) : حساب المردودية الاقتصادية للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
3.45%	4.41%	4.56%	4.58%	2.56%	4.03%	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (01) و جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل دينار واحد من أصول الشركة يدر نتيجة صافية قدرت بحوالي تقريبا (3%، 4%) وذلك خلال الفترة 2011-2016، وحققت الشركة أكبر مردودية سنة 2013 وهذا راجع إلى الارتفاع في النتيجة الصافية.

• المردودية المالية

و تحسب وفق العلاقة التالية : نسبة المردودية المالية = (النتيجة الصافية / الأموال الخاصة) × 100

جدول رقم (10) : حساب المردودية المالية للشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
%9.12	%10.36	%10.54	%11.12	%6.31	%10	نسبة المردودية المالية

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (02) و جدول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية بمعدل 9.57% خلال الفترة 2011-2016.

2-3 الأساليب الحديثة للتحليل المالي.

إن طريقة الحديثة للتحليل المالي تكون انطلاقا أيضا من الميزانية المالية، وهذا من أجل تحقيق

نتائج أدق للوضعية المالية للمؤسسة .

2-3-1 طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس.

بافتراض سنة 2011 هي سنة الأساس، ومنه نتحصل على الجداول التالية:

جدول رقم (11) : التحليل الإحصائي لميزانية الأصول لشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

الوحدة: %

2015	2014	2013	2012	2011	الأصول
					الأصول الثابتة
508,42	4.15	33,18	81.15	100	الثبتيات المعنوية
95,18	96,34	97,92	98,92	100	الثبتيات العينية
122,99	121,37	118,95	103,41	100	الثبتيات مالية
116,62	115,31	113,89	102,33	100	مجموع الأصول الثابتة
					الأصول المتداولة
83,82	67,10	63,64	71,92	100	قيم الاستغلال

251,74	148,44	132,12	106,77	100	قيم قابلة للتحقيق
92,78	66,70	95,74	130,67	100	قيم جاهزة
150,73	97,91	100,55	105,05	100	مجموع الأصول المتداولة
121,96	112,58	111,80	102,76	100	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مجموع الأصول في تزايد مستمر مقارنة بسنة 2011 وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع أصول الثابتة بسبب ارتفاع كل من التثبيتات مالية سنة 2012، 2013، 2014، وارتفاع كبير في التثبيتات المعنوية من 4,15 إلى 508,42 سنة 2015، وكذلك تزايد معتبر في الأصول المتداولة سنة 2015 راجع إلى ارتفاع قيم قابلة للتحقيق وقيم جاهزة.

جدول رقم (12): التحليل الإحصائي لميزانية الخصوم لشركة وطنية للتأمين في الفترة 2011-2016.

الوحدة: %

2015	2014	2013	2012	2011	الخصوم
					خصوم غير جارية
130,05	121,90	115,44	104,58	100	رؤوس الأموال الخاصة
109,76	102,82	98,80	101,22	100	ديون طويلة الأجل
126,63	118,68	112,63	104,01	100	مجموع خصوم غير جارية
					خصوم جارية
117,65	106,94	111,03	101,59	100	ديون قصيرة الأجل
117,65	106,94	111,03	101,59	100	مجموع خصوم جارية
121,96	112,58	111,80	102,76	100	مجموع الخصوم

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول رقم (02).

نلاحظ من خلال الجدول السابق مجموع الخصوم في تزايد مستمر من سنة 2012 إلى غاية 2015 وهذا راجع إلى تزايد في كل من خصوم غير جارية وخصوم جارية، حيث نلاحظ ارتفاع معتبر في سنة الأخيرة نتيجة ارتفاع كل من خصوم غير جارية (من 118.68 إلى 126.63) و خصوم جارية (من 106.94 إلى 117.65).

2-3-2 طريقة الارتباط و الانحدار.

لدراسة العلاقة بين مجموع الأصول والأصول المتداولة خلال عدة سنوات، أخذنا ستة قراءات تقريبا لقيمة مجموع الأصول للشركة الوطنية للتأمين والتي تعبر عن متغير تابع (Y)، وقيمة الأصول المتداولة كمتغير مستقل (X)، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (13): يوضح مختلف قيم المتغير التابع (Y) و المتغير المستقل (X)

الوحدة: مليون دينار

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
90456,54	76672,68	70775,26	76,70281	50,64597	18,62862	مجموع الأصول (Y)
16202,87	14855,70	9650,24	5510,99	01,10354	80,9855	الأصول المتداولة (X)

بعد إدخال مختلف القيم في برنامج SPSS ، نتحصل على الجداول التالية :

جدول رقم (14): مختلف قيم الارتباط

إحصائية F	معامل الارتباط المعدل (R)	مربع معامل الارتباط (R ²)	معامل الارتباط (R)	نتائج
0.19	0.730	0.784	0.88	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط موجب (0.88+) وهو قريب من 1، ومنه

هناك علاقة طردية قوية ما بين مجموع الأصول والأصول المتداولة.

جدول رقم (15): ANOVA

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	394220047,314	1	394220047,314	14,495	,019 ^b
Résidu	108791401,766	4	27197850,442		
Total	503011449,081	5			

a. Variable dépendante : مجموع الأصول

b. Prédicteurs : (Constante), الأصول المتداولة

يفسر هذا الجدول نتائج تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار حيث أن :

فرضية الصفرية : الانحدار غير معنوى (لا يختلف عن الصفر).

فرضية البديلة : الانحدار معنوي (يختلف عن الصفر).

ومنه نجد ان $\text{Sig} = 0.19$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذا سوف نرفض فرضية العدم ونقبل فرضية البديلة وهي أن الانحدار معنوي و بالتالي توجد علاقة ما بين المتغير المستقل (الأصول المتداولة) والمتغير التابع (مجموع الأصول)، حيث كلما ارتفعت الأصول المتداولة ارتفع مجموع الأصول.

جدول رقم (16) Coefficients:

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	36774,425	9649,845		3,811	,019
الأصول المتداولة	3,035	,797	,885	3,807	,019

a. Variable dépendante : مجموع الأصول

يساعد هذا الجدول في إعطاء معادلة الانحدار و هي من الشكل :

$$Y = a + bX$$

و منه :

$$Y = 36774.425 + 3.035X$$

من خلال الجدول السابق نجد أنه في حالة الأصول المتداولة قيمة $\text{sig} = 0.019$ ، وهي أقل من

مستوى معنوية 0.05 ، لذا فإن الأصول المتداولة معنوي وهو سبب معنوية تحليل التباين للانحدار.

وانطلاقاً من معادلة الانحدار يمكننا تحديد العلاقة التي تجمع بين الأصول المتداولة ومجموع الأصول، فلو أرادت الشركة أن ترفع من الأصول المتداولة بكمية معينة، يمكن لإدارتها أن تحدد إجمالي الأصول المتوقع جراء هذه العملية، وهذا ما يسمح من أخذ نظرة أولية على وضعية المالية للشركة، فمثلاً لو رفعنا الأصول المتداولة ب 100 وحدة سيزيد إجمالي الأصول ب ($100 \times 3.035 + 36774.425 = 37077.925$)

الخلاصة

من خلال قيامنا بتحليل المالي للشركة الوطنية للتأمين "Saa" وذلك باستخدام مختلف الأساليب تمثل الأسلوب الأول في حساب مختلف مؤشرات توازن المالي و مؤشرات السيولة و المردودية، حيث يمكن القول أن الشركة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2011 إلى غاية 2016) وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة وهذا بعد ما تم حسابه إنطلاقا من الفرق بين رأس المال العامل و إحتياج رأس المال العامل، و بعد تحليل مؤشرات السيولة و المردودية نستنتج أن شركة غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأصولها المتداولة، حيث تتوقع حدوث مشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير مما يؤدي إلى عجز على مواجهة كل الديون القصيرة الأجل باستخدام قيمها الجاهزة و ما لها لدى الغير، أما الأسلوب الأخر و المتمثل في طريقة كمية التي تضم طريقة حساب باستعمال سنة الأساس و طريقة الارتباط و الانحدار حيث وجدنا أن خصوم غير جارية في إرتفاع مستمر مقارنة بسنة الأساس 2011 و بمعدل أكبر من إرتفاع الأصول الثابتة، و هذا يدل على قدرة الشركة على تغطية إستثماراتها بديون طويلة الأجل و منه نستنتج أن الشركة قد حققت التوازن المالي، وأن هناك علاقة قوية و طردية بين مجموع الأصول و الأصول المتداولة، وهذه التقنية تسمح لنا بالتنبؤ باتجاه الشركة مستقبلا، فلو أرادت أن ترفع من الأصول المتداولة بكمية معينة، يمكن لإدارتها أن تحدد إجمالي الأصول المتوقع جراء هذه العملية، وهذا ما يسمح من أخذ نظرة أولية على وضعية المالية للشركة.

و في الأخير يمكن القول أن الشركة محل الدراسة تطبق الأسلوب التقليدي في تقييم أداؤها المالي، فبعدما طبقنا الطريقة الكمية نجد أن النتائج تقريبا تتوافق فيما بينها، فكلاهما تحققان توازن مالي، و منه يمكن القول أن رغم هذه النقائص التي تم تسجيلها فيما يخص أداء الشركة إلا أنها تبقى في وضعية تسمح لها بالقيام بوظائفها المختلفة دون أي صعوبات وذلك من خلال قيامها بمختلف التأمين على عدة القطاعات.

المواش والمراجع

- 1 : تبة سومية، " دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء (GCB) "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير - تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2014/2013، ص 65
- 2 : تبة سومية، مرجع سابق، ص ص 66-67.
- 3: عبد القادر دشايش، مداني بن بلغيث، " النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي (ISA) و المعايير الدولية للمراجعة (IFRS)، جامعة سعد دحلب، بليدة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 23.
- 4 : بن خروف جلييلة، " دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANAGHAZ - (2008-2005) "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير - تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2009/2008، ص 92.
- 5 : عبد القادر دشايش، مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص ص 24-25.
- 6 : بوشنقىر ميلود، زغيب مليكة، " التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 37-38.
- 7: خميسي شبيحة، " التسيير المالي للمؤسسة "، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع - الجزائر، 2013، ص 109.
- 8 : وليد ناجي الحيايلى، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، الأكاديمية العربية المقترحة في الدانمارك، 2004، ص 130.
- 9 : باصور رضوان، رميدي عبد الوهاب، "إستخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة"، مجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية، 2017، أفريل، المجلد الثاني، العدد 07، ص ص 136-137
- 10 : وليد ناجي الحيايلى، مرجع سابق، ص ص 130-131.
- 11: أسامة ربيع أمين، " التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام SPSS"، كلية التجارة، جامعة المنوفية، القاهرة- مصر، 2008، ص 81.